

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأدونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد د. كريمة الطراون

وعضويية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبداللات، د. محمد الطراونة ، باسم المبعدين

بتاريخ ٢٠١٣/٢/٦ رفع وكيل المحكوم عليها

هذا الطلب لتعيين المرجع الاستئنافي حيث تقدمت المحكوم عليها باستئناف القرار الصادر عن محكمة صلح جزاء عمان في القضية رقم (٢٠١١/٧٥٤٦) المتضمن إلزام المستأنفة بدفع مبلغ خمسة دينار والرسوم والمصاريف للمدعي بالحق الشخصي

صدر قرار محكمة استئناف عمان رقم (٢٠١٢/٥٩٠٣) متضمناً عدم الاختصاص وإحاله الأوراق إلى محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية.

صدر قرار محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية رقم (٢٠١٢/٣٧٢٩) متضمناً عدم اختصاصه وإن الاختصاص منعقد لمحكمة استئناف عمان وقررت إحالة الأوراق.

الأمر الذي أوقف سير العدالة لصدور حكمين متناقضين.

القرار

بعد التدقيق والمداولـة نجد إنه قد أـسند للمـشتكي عـليـها (المـدـعـي عـلـيـهـا بـالـحـقـ الشـخـصـي) جـرمـ الـذـمـ وـالـقـدـحـ وـالـتـحـقـيرـ خـلـافـاـ لـأـحـكـامـ الـموـادـ (١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠) من قـانـونـ الـعـقـوبـاتـ.

صدر قرار محكمة صلح جراء عمان رقم (٢٠١٠/٥٧٤٨) بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ وقد استئنف القرار لدى محكمة بداية جراء عمان بشقيه الجزائي والحق الشخصي وتم فسخ القرار للأسباب الواردة في قرار الاستئناف رقم (٢٠١١/١٦٦٢) تاريخ ٢٠١١/٣/٣١.

سجلت الدعوى مجدداً لدى محكمة الصلح وصدر قرارها رقم (٢٠١١/٧٥٤٦) بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢ متضمناً إلزام المدعى عليها بالحق الشخصي البالغ خمسة دينار والرسوم بعد إسقاط دعوى الحق العام بالعفو العام والسير بالشق الحقوقي - الادعاء بالحق الشخصي.

ولدى الطعن في هذا القرار لدى محكمة بداية جراء عمان بصفتها الاستئنافية قررت عدم اختصاصها - وإحاله الدعوى إلى محكمة استئناف عمان بصفتها الجزائية التي بدورها قررت عدم اختصاصها.

وفي ذلك نجد إن الأصل في الاختصاص بهذه الدعوى ينعقد لمحكمة بداية الجراء بصفتها الاستئنافية وسيق لها أن نظرت الطعن بالإضافة إلى الحكم بالحق الشخصي وقررت فسخ الحكم المطعون فيه بشقيه الجزائي والمدني حسب اختصاصه بقرارها رقم (٢٠١١/١٦٦٢) تاريخ ٢٠١١/٣/٣١.

لهذا وحيث إن العقوبة للجرائم التي لوحقت بها المشتكى عليها / المدعى عليها بالحق الشخصي لا تزيد على شهر والغرامة لا تزيد على عشرة دنانير فإن الاختصاص في الشق الجزائري ينعقد لمحكمة بداية الجراء بصفتها الاستئنافية عملاً بالمادة العاشرة من قانونمحاكم الصلح . وحيث إن الشق الحقوقي يدور وجوداً وعدماً مع الشق الجزائري.

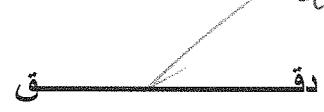
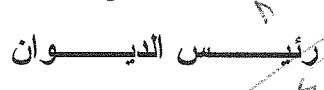
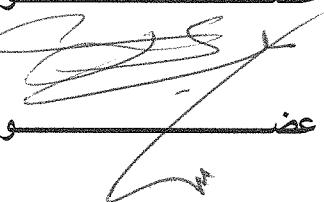
وعلى الرغم من سقوط القضية بتصور العفو العام رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ فإن السير بالشق المدني من قبل محكمة الصلح يبقى الاختصاص لمحكمة البداية بصفتها الاستئنافية تبعاً للشق الجزائري على الرغم من سقوط الشق الجزائري بالعفو العام.

لهذا فإننا نقرر تعين محكمة بداية جراء عمان بصفتها الاستئنافية مرجعاً مختصاً للنظر في هذا الطعن واعتبار المعاملات التي قامت بها محكمة الاستئناف غير

المختصة صحيحة عملاً بالمادتين (٣٢٢ و ٣٢٧) وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٤ رجب ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٤ م

عضو و عضو و عضو و عضو



رئيس الديوان

دقة

س.أ.

lawpedia.jo